تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية العراقية_ دراسة حالة في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

Evaluating Internal Lawful Audit Job Procedures in Iraqi Islamic Banks - An Applied Study in Cihan Bank for Islamic Investment and Finance

أ.م.د. فيحاء عبدالخالق يحيى الباحث. ماجد يعقوب محمود *

كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة الموصل

Researcher. Majid Yaqoub Mahmoud Asst. prof.Dr. Fayha Abdul-Khaleq Yahya

majid.bap264@student.uomosul.edu.iq Fayhaabd@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 8/ 7 /2021 تاريخ قبول النشر 6/ 9 /2021 تاريخ النشر 3 / 4/2022

المستخلص

هدف البحث الى تحقيق عدة أهداف أهمها تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي، وخلص البحث الى نتائج أبرزها أن وظيفة التدقيق الشرعي تؤدي الى تحسين الأداء في المصرف كنشاط مستقل وموضوعي، تقدم الخدمات والتأكيدات الإستشارية ذات الطابع الشرعي من أجل إعطاء قيمة للمصرف الإسلامي عبر التيقن من إتباع المصرف للفتاوى والضوابط والتعليمات والتوصيات التي قامت الهيئة الشرعية بأصدرها، وقلة الكادر الوظيفي من المدققين الشرعيين الداخليين قياساً بالاعمال الملقاة على عاتقهم، وأوصى البحث بتوصيات أهمها أن تشترط نقابة المحاسبين القانونيين حصول المدقق على شهادة التدقيق الشرعي لمزاولته كوظيفة داخل المصرف، والموظف الذي يجد ما يخالف الاحكام الشريعة ويفصح عنها الى الرقابة الشرعية يتم منحه مكافأة وحوافز وجوائز تشجيعية، ومزامنة كافة التطورات التي تحدث في المعايير والتوصيات والتعليمات الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي، تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي.

بحث مستل من رسالة ماجستير

Abstract

The aim of the research is to achieve several goals, the most important of which is the evaluation of the procedures of the internal Sharia audit function at Cihan Bank for Islamic Investment and Finance, The research concluded with results, the most prominent of which is that the Sharia audit function leads to improving performance in the bank as an independent and objective activity, Providing advisory services and assurances of a legitimate nature in order to give value to the Islamic bank by making sure that the bank follows the fatwas, controls, instructions and recommendations issued by the Shariah Board, And the scarcity of the staff of the internal Sharia auditors, compared to the work entrusted to them, The research recommended recommendations, the most important of which is that the Syndicate of Certified Public Accountants requires the auditor to obtain a Sharia audit certificate to practice as a job within the bank, And the employee who finds something that contradicts the provisions of Sharia and discloses it to the Shariah Supervisory shall be granted reward, incentives and incentive prizes, And synchronize all developments that occur in the standards, recommendations and instructions of the internal Sharia audit.

Keywords: *Sharia control, Sharia audit, evaluation of the procedures of the internal Sharia audit function.*

المقدمة

برزت أهمية تطوير مفاهيم الرقابة والتدقيق الشرعيين في المصارف الإسلامية، وأصبحت تلك المفاهيم الشرعية إحدى ركائز تلك المصارف التي تستمد منها صبغتها الإسلامية، ومصداقيتها ويعد التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية من المناهج الحديثة نسبياً، الأمر الذي جعله بحاجة ماسة لكثير من القواعد الراسخة والنظريات المستقرة حتى تسير عجلته باستمرار.

أذ تعد وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية من الوظائف المهمة، لكونها أداة ذات أهمية كبيرة للإدارة تساعدها في تنظيم سير العمل وتضمن حسن أداء العمليات، لما لها من دور بارز في تطوير وتفعيل هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي، أذ يعد التدقيق الشرعي خط الدفاع الأول للتأكد من مدى التزام المصرف باحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وللحد من أي حالة سلبية ممكن أن تحدث.

وتعمل هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) منذ تأسيسها عام (1991) على تلبية احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً إلى الأطر والإجراءات النظامية التي توفق بين الممارسات المحاسبية، إذ أصدرت الهيئة المعايير في مجال العمل المصرفي والمالي الإسلامي وهي تعمل على صياغة المزيد من المعايير ومراجعة المعايير السابقة للتصدي لكل ما يستجد من واحتياجات هذه المؤسسات، وفي ما يخص التدقيق الشرعي، فقد أصدرت (AAOIFI) معايير الحوكمة أو الضبط الداخلي وهي خاصة بالهيئة الشرعية الداخلية والمراقب والمدقق الشرعي الداخلي،

الى جانب معايير التدقيق وهي خاصة بالمدقق الشرعي الخارجي وجزء منها يشمل المدقق الشرعي الداخلي أيضاً، كذلك أصدرت(AAOIFI)معايير أو مواثيق اخلاقيات العمل والتي اعدت للمحاسب وللتدقيق الشرعي بنوعيه الداخلي والخارجي.

المحور الأول: منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث

تعد المصارف الإسلامية من القطاعات الحيوية في عموم العالم الإسلامي وذلك لأعتماد الكثير من القطاعات الاقتصادية عليها، وعلى الرغم من مضي (28) سنة على تأسيس المصارف الإسلامية في العراق، وذلك عند تأسيس أول مصرف أسلامي عراقي وهو المصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية عام (1993)، ليتوالى بعدها ظهور العديد من المصارف الإسلامية العراقية ولاسيما مابعد سنة (2003)، إلا أنه لا زالت بعض هذه المصارف لا تطبق المعايير الصادرة عن(AAOIFI) بالشكل الملائم، لذلك فقد قام البنك المركزي العراقي بإصدار قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة (2015)، من ثم تعميم تقرير الامتثال الشرعي على المصارف الإسلامية في (16) أيار (2019) والذي أوصى بضرورة الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية بضمنها معايير(AAOIFI)، وعليه صيغت مشكلة البحث بالاجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل يلتزم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي بمعايير الحوكمة الصادرة عن (AAOIFI) عند ممارسة التدقيق الشرعي الداخلي؟
2. هل هناك إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي تتوافق مع معايير الحوكمة الصادرة عن (AAOIFI)؟

2.1 أهمية البحث

تستمد أهمية البحث من أهمية كل من:

1. مفهوم التدقيق الشرعي وأنواعه ومهامه.
2. معايير الحوكمة الصادرة عن (AAOIFI) الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي.

3.1 أهداف البحث

من مشكلة وأهمية البحث فأن هدف البحث الأساسي هو: **(تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي)** الى جانب أهداف فرعية أخرى، وهي:

1. بيان أهم التطورات في مجال التدقيق الشرعي ودوره في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية.
2. أعطاء صورة واضحة عن معايير الحوكمة ذات العلاقة بالتدقيق الشرعي الداخلي التي تصدر عن (AAOIFI).
3. التعرف على واقع إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي.

4.1 منهج البحث

من اجل إنجاز أهداف البحث اعتمد الباحثان المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالأطاريح والرسائل والبحوث والمؤتمرات التي تناولت موضوع البحث ولاسيما ذات العلاقة بموضوعات الرقابة والتدقيق الشرعيين. وصولاً الى تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي من خلال المقابلات الشخصية للاعضاء والموظفين في المصرف عينة البحث، وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تجميع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات البحث.

4.1.1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: **يؤدي الالتزام بمعايير الحوكمة الصادرة عن (AAOIFI) الى تحسين فاعلية إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي.**

5.1 الدراسات السابقة

1. دراسة(طلال،2016) بعنوان (مدى ملاءمة معايير المحاسبة والتدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية للتطبيق في المصارف العراقية الإسلامية). هدفت الدراسة الى عدة أهداف أهمها: تسليط الضوء على المعايير المحاسبة والتدقيق الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية وبما يتلاءم مع خصوصية العمل المالي والمصرفي والذي يتطلب مثل هذه المعايير في مجال المحاسبة الإسلامية والبحث عن الترابط والتنافر بين معايير المحاسبة والتدقيق المالية الإسلامية والمعايير الدولية والمحلية ودور الجامعات لتقديم بحوث تتناول هذا الجانب. **توصلت** الدراسة الى نتائج أهمها: إن العمليات التشغيلية للمصارف الإسلامية ذات مردود جيد للاقتصاد من خلال إيجاد فرص عمل أو تمويل مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة إذ توفر منتجات محلية وبالتالي تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي، وإن للسلطة النقدية دورا فاعلا وكبيرا لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاستثمارية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني، أصبحت المصارف الإسلامية تشكل قوة مالية واقتصادية في الوقت نفسه على الرغم من التحديات التي تواجهها من المصارف التجارية العالمية.

2. دراسة(طه،2017) بعنوان (توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية: دراسة تحليلية). هدفت الدراسة الى اهداف أهمها الآتي: بناء اطار فكري يحتوي متضمنات التدقيق الشرعي وحوكمة المصارف الإسلامية، والتعرف على اهم مرجعيات التدقيق الشرعي ذات التأثير على المصارف الإسلامية لدعم الحوكمة بغية تحسين الاداء. **توصلت** الدراسة الى نتائج أهمها الآتي: ظهور حاجة متزايدة للاهتمام بالتدقيق الشرعي كمهنة نتيجة تنفيذه العملي ولايوجد اختلاف بين اثنين على ان الرقابة الشرعية هي الاطار الشامل والضامن لكي تمتثل المصارف الإسلامية للاحكام والمبادئ الشرعية الإسلامية.

3. دراسة(Mohammed & othres,2015) بعنوان (The influence of AAOIFI Accounting Standards in Reporting Islamic Financial Institutions in Malaysia تأثير معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الإبلاغ عن المؤسسات

المالية الإسلامية في ماليزيا). هدفت هذه الدراسة الى التركيز على القضية ذات الصلة بالحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد التقارير عن المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs)، في ماليزيا مع النمو السريع الأخير للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث لا يزال هناك موقف غير حاسم فيما يتعلق بالحاجة إلى معايير محاسبية محددة للمؤسسات المالية الدولية مثل تلك الصادرة عن (AAOIFI). **توصلت** الدراسة الى أنه من أجل إقناع الجمهور بأنهم يقدمون منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية معتمدة من المجلس الاستشاري الشرعي، هناك حاجة إلى إرشادات أو معايير خاصة للمؤسسات المالية الدولية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

4. دراسة(Shahar & others,2018) بعنوان (Shariah Audit for Islamic Financial Institutions (IFI's): Issues and Challenges) التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية(IFI's)القضايا والتحديات). هدفت الدراسة الى توسيع الأدبيات المتعلقة بالتدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الدولية واكتشاف التحديات والقيود التي تواجهها المؤسسة في تطبيق الحوكمة الشرعية وتقديم توصيات لتعزيز ممارسات الحوكمة الشرعية. **توصلت** الدراسة نتائج أهمها: أن عدد كبير من الدراسات التي أجراها باحثون سابقون ناقشوا فجوة وعقبات التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الدولية، ولا يزال هناك عدد قليل من القضايا التي لم يتم حلها حتى اليوم من حيث التأهيل، واستقلالية المدقق الشرعي وعدم وجود مدقق شرعي خارجي. على الرغم من أن صناعة التمويل الإسلامي تواجه العديد من التحديات والعقبات، إلا أنه ينبغي اعتبارها فرصاً للمضي قدماً في المستقبل.

6.1 ما يميز البحث عن الدراسات السابقة

من أهم ما يميز البحث عن الدراسات السابقة، هو التأكيد على دور التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية من أجل تعزيز الرقابة الشرعية فيها بهدف الارتقاء بهذه المصارف وقدرتها على المنافسة، وكسب ثقة الزبائن والمتعاملين معها، والتأكيد على ممارسة المصارف الإسلامية التدقيق الشرعي وفقاً لمعايير(AAOIFI)، وعرض واقع إجراءات التدقيق الشرعي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي، وتقويم إجراءات التدقيق الشرعي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي وفقاً لمعايير (AAOIFI).

المحور الثاني: التدقيق الشرعي كأحد دعائم المصارف الإسلامية

قبل التعرض الى ماهية التدقيق الشرعي لابد من عرض ماهية الرقابة الشرعية لان التدقيق الشرعي احد أدوات الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي ومن أهم مكوناتها.

1.2 مفهوم الرقابة الشرعية

تعددت التعريفات المعاصرة للرقابة الشرعية فقد عرفت بأنها وضع معايير شرعية مشتقة من الأدلة والضوابط الشرعية الإسلامية ثم تعمل على متابعة مدى الالتزام بهذه المعايير وذلك للتأكد من تحقيق الهدف المطلوب منها (البكوع وذنون،2013: 4)، وعرفتها (AAOIFI) بأنها " مراجعة وفحص التزام المصرف الإسلامي بالشريعة الإسلامية في كافة أنشطته، ويحتوي (العقود والسياسات والاتفاقات والمعاملات

وعقود التأسيس، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير التدقيق الداخلي وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم إلخ)" (معايير التدقيق والحوكمة والاخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1061) ،وعرفت كذلك بأنها نظام (متكامل) يسعى الى التحكم الشرعي وتحتذي به كافة الكيانات الداخلية والخارجية، أثناء الامتثال وفحص العقود والاتفاقات والفعاليات والعمليات وحفظ الحقوق وكتابة التقارير، لتأمين أهداف (المؤسسة المالية الإسلامية) بالطرق التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (عطية،2016: 11).

ومن خلال ماتم عرضه يتفق الباحثان مع ما ورد من تعريفات للرقابة الشرعية ويضيف بأنها مجموعة تعليمات تسعى الى التأكد والتحقق من مدى توافق أعمال وأنشطة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بحسب الفتاوى والتوصيات الصادرة والقوانين والضوابط والتعليمات المعتمدة من الجهة المخولة بذلك.

2.2 أنواع الرقابة الشرعية

وتنقسم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الى نوعين هما:

1. الرقابة الشرعية الداخلية: وهي " وسيلة من وسائل الرقابة في المصرف، وهي تعمل وفقاً لما تم وضعه من سياسات من قبل المصرف، ولها دليل يبين الأهداف، والصلاحيات، والمسؤوليات (الدليل)، ويتم إعداده من قبل إدارة المصرف بشكل متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتمد من هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، ويصدره مجلس الإدارة، ويتم تدقيق الدليل بأنتظام " (معايير التدقيق والحوكمة والاخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1071:2015).

2. الرقابة الشرعية الخارجية: ويقصد بها المطالب الشرعية التي يجب أن يشتمل عليها نظام الرقابة الشرعية الداخلية بتباين أبعاده ، وذلك من أجل تحقيق مسؤولية المؤسسة المالية أو المصرف الإسلامي من حيث الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وهي حصيلة ماتقوم به الهيئات الشرعية المرتبطة بالجمعية العمومية الخاصة بالمساهمين والتابعة للمؤسسة المالية أو المصرف الإسلامي والتي تقوم بالتعيين والعزل والمكافأة والتقرير،أو غيرها من الهيئات التي تكون قؤاراتها وقوانينها وتوجيهاتها ملزمة لنظام المصرف الإسلامي، أذ تعمل تلك الهيئات على إمداد المؤسسات المالية أو المصارف الإسلامية بالأحكام والمبادئ الشرعية ذات العلاقة بالمعامـــــــــــلات والاتفاقات التي تنجزها بصورة قـــرارات وسياسات وتوصيات ونماذج وإجـــراءات (مصطفى، 2012: 40،41).

3.2 مكونات الرقابة الشرعية

تتألف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من المكونات الاتية :

1. هيئة الفتوى: وهي تعمل بالجانب النظري، ويقع على عاتقها إصدار الفتاوى والتأصيل الشرعي لآليات العمل المصرفي الإسلامي (الزياديين،2013: 94).

2. التدقيق الشرعي الداخلي: وهي وظيفة تعنى بالجانب العملي، وتعمل على التحقق من مدى مراعاة إدارة المصرف الإسلامي بما رسم لها من حدود من ناحية الشرع والالتزام بالفتاوى والتعليمات التي اصدرتها هيئة الفتوى في المصرف (العليات،2006: 70).

3. هيئة عليا في البنك المركزي: وهي بمنزلة جهة أو محكمة عليا لكل هيئات الافتاء في المصارف الإسلامية (قطان،2008: 4) ، وهي على مستوى كافة المصارف الإسلامية، وتقوم هذه الهيئة بتدقيق الأساس النظري والشرعي الذي تقوم عليه الخدمات والمنتج المالي الإسلامي، والتحقق من ان المنتجات نفذت عملياً بشكل سليم ومتفق مع الأحكام والمبادئ الشرعية (الزياديين،2013: 94).

4. مكتب التدقيق الشرعي الخارجي: وهي تعتبر مهنة مستقلة تشمل فحص الأعمال والعقود المبرمة في المصرف الإسلامي بهدف أبداء رأي محايد حول مدى الالتزام بالفتاوى والتوصيات والضوابط الصادرة عن هيئة الفتوى ومدى الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (جاسر،2009: 2).

ويرى الباحثان إنّ الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية هي رقابة مشروعة تستند الى الكتاب والسنة، وهي الميزة الأهم والابرز التي تميز المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي ، وإن تكوين الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو أمر لازم وضروري لتأمين مراعاة هذه المصارف للأحكام والمبادئ الشريعة ، وهي مسألة واجبة شرعاً في حال ان الالتزام بتلك الأحكام والمبادئ الشريعة الإسلامية لا يتحقق إلا به، ودور الرقابة الشرعية في المصرف الاسلامي كما سبق ذكره هو التيقن من تطابق عمليات ومعاملات وتعاملات هذه المصارف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك فأن الرقابة الشرعية حتى تكون أكثر فاعلية على المصارف الإسلامية تقتضي المتابعة المبدئية والمستدامة للخدمات والاستثمارات التي تقدم من قبل المصرف الإسلامي.

4.2 مفهوم التدقيق الشرعي

تناول الباحثين العديد من التعريفات للتدقيق الشرعي، فقد عُرف بأنه نوع من التدقيق الذي يكون ملازم لأنشطة وعمليات المصرف الإسلامي فيعمل على الفصل والتمميز فيما هو موافق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويتم اعتماده واقراره ويتجنب كل ماهو مخالف ومناقض لأحكام ومبادئ الشريعة ويتم عدم الاخذ به واستبعاده (عبد،2013: 263)، وعُرف كذلك بأنه الجهة المكلفة بتدقيق كل أنشطة ومعاملات المصرف حول مدى الالتزام بقرارات وتعليمات الهيئة في المصرف، والكشف عن أي مخالفات حدثت أو متوقع حدوثها واتخاذ ماهو ضروري من اجراءات لتوجيهها، والاتصال مع هيئة الرقابة في كل ما يلزم (الصيفي وحوامده،2014: 730)، وعُرف كذلك بأنه عمل منطقي يتمتع بالاستقلالية ، وهو يقدم (التاكيدات والخدمات الاستشارية الشرعية) فيسعى الى زيادة قيمة المصرف عبر التحقق من أن المصرف يتبع كافة الضوابط والفتاوى التي تصدرها الهيئة الشرعية في المصرف (عطية،2016: 18) ، كما عُرف بأنه بمجموعة من الوسائل التي تحتوي متابعة وفحص ومراقبة أنشطة المصرف، وإلزامه بنتائجها بغرض نيل معلومات واضحة ومؤكدة تخص تقيد المصرف بالفتاوى الضوابط والقرارات التي تصدر عن الهيئة للمصرف (الكسار،2020: 113).

ومن خلال ماتم عرضه من تعريفات يرى الباحثان بأنه من أنواع التدقيق الذي لا يفارق أنشطة وعمليات المصرف، فهو يقوم بفحص العقود المبرمة والأعمال والأنشطة لمعرفة مدى انسجامها مع الفتاوى والقرارات والضوابط التي تقوم هيئة الفتوى بإصدارها.

5.2 أهداف التدقيق الشرعي

يمكن تحديد أهم أهداف التدقيق الشرعي بالاتي: (الحشايكة،2019: 22)

1. التحقق من مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. تنمية عقود وصيغ وعينات موثوقة شرعا كبدائل للإجراءات غير المشروعة.
3. اختراع منتجات مصرفية وتمويلية واستثمارية حديثة ومتفقة مع الشريعة الإسلامية.
4. إنماء البحث في الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي.
5. تقدير مخاطر المصرف الإسلامي.
6. تأمين التزام العاملين في المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية اللازم مراعاتها خلال مزاولة النشاط المصرفي الإسلامي .
7. تدعيم ثقة المالكين والزبائن بشرعية وقانونية المعاملات التي تقدم في المصارف الإسلامية.

6.2 أنواع التدقيق الشرعي

ينقسم التدقيق الشرعي الى نوعين حسب الجهة التي تتقوم بعملية التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي وهما كالاتي:

1. التدقيق الشرعي الداخلي: فهو أحد مكونات الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي فهو كيان أداري (وحدة أو قسم) ضمن هيكل التنظيمي للمصرف يخصص له مدققين شرعيين داخليين لديهم كفاءة محاسبية ومالية وشرعية يتلخص عملهم في مساندة إدارة المصرف على التحقق من الرقابة الشرعية من حيث الكفاءة والفاعلية بهدف تمكينه في تنفيذ واجباته وضمان التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (طه،2017: 515).
2. التدقيق الشرعي الخارجي: وهو مهنة منفصلة عن وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ويقوم به مدقق شرعي خارجي بقصد أبداء رأي محايد ومختص حول مدى تقيد المصرف بالأحكام والمبادئ الشريعة ، ويعمل على مساندة هيئة الفتوى والتدقيق الشرعي الداخلي في أبداء الرأي ،ويقدم المدقق الشرعي الخارجي تقريره الى الجمعية العمومية الخاصة بالمساهمين (الشعباني وأخرون،2014: 280،281).

ومما سبق ذكره يرى الباحثان أنه لا تقتصر عملية التدقيق على تدقيق مدى سلامة القوائم المالية وصحة ماتحتويه من معلومات محاسبية، لذلك فأن أجراء عملية التدقيق لمدى توافق معاملات المصرف مع الأحكام والمبادئ الشريعة، يستدعي تدقيقاً شرعياً من قبل أشخاص مهنيين لديهم الخبرة والمعرفة بالأحكام والمبادئ الاسلامية، ولديهم الدراية الكافية بما تصدره (AAOIFI) من معايير بأعتبارها أحد أبرز المنظمات والهيئات المختصة بأصدار المعايير والضوابط الخاصة بتوجيه وتنظيم المصارف الإسلامية.

ودور التدقيق الشرعي يرتكز في متابعة كافة الأنشطة التي يمارسها المصرف من الجانب الشرعي ومواصلة تطبيق ما أصدرته الهيئة من الفتاوى والتعليمات، ويعمل المدقق الشرعي الداخلي بصفته حلقة الربط بين الرقابة الشرعية والعاملين في المصرف الإسلامي، الى جانب عرضه للأمور أو المسائل التي يستلزم النظر فيها الى الهيئة لتوفير المشورة الشرعية فيها.

المحور الثالث: هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عنها

1.3 ماهية هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) هي منظمة دولية غير هادفة للربح تتولى إعداد وإصدار معايير المحاسبة والتدقيق والحوكمة وأخلاقيات العمل فضلاً عن المعايير الشرعية التي تعتمدها المصارف الإسلامية والسلطات المالية في مجموعة من الدول بوصفها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم المؤسسات الأعضاء من ضمنها البنوك المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية لأكثر من (45) دولة، وفي الوقت الحالي فأن معايير الهيئة تطبق في مختلف أنحاء العالم (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية،2020، https://aaoifi.com،2021/6/5)، وقد تأسست الهيئة سنة (1991)، ومركزها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر في مقدمتها إصدار(100) معيار في مجالات المحاسبة والتدقيق والحوكمة وأخلاقيات العمل فضلاً عن المعايير الشرعية (الزهرة ومحمد،2020: 571)، كما تعمل الهيئة على تنظيم العديد من برامج التطوير المهني(خاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي)(طلال،2016: 51)، وتسعى الهيئة إلى تنمية فكر المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية ونشر ذلك الفكر وإجراءاته من خلال: التدريب، وعقد الندوات، واعداد الأبحاث، وغير ذلك من الوسائل، واصدار وتعديل معايير المحاسبة والتدقيق والحوكمة واخلاقيات العمل (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية،2020، https://aaoifi.com،2021/6/5).

2.3 المعايير الصادرة عن (AAOIFI) الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي

أصدرت (AAOIFI) معايير محاسبية ومعايير شرعية ومعايير التدقيق ومعايير الحوكمة ومعايير الاخلاقيات وما سوف يتم التركيز عليه هو معايير الحوكمة الخاصة بوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي، وهي كالاتي:

معايير الحوكمة

وهي تخص هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في المصرف، وهي كالآتي:

1. معيار تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها

الهدف من هذا معيار هو وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها، لضمان التزام المؤسسات المالية في كافة معاملاتها وعملياتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ويلزم أن يكون لكل مصرف هيئة رقابة شرعية داخلية ويتم تعيين أعضائها من قبل المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، بناءً على توصية من مجلس الإدارة، مع الالتزام بالقوانين والانظمة المحلية .ويحق للمساهمين توكيل مجلس الإدارة بتحديد مكافأة هيئة الرقابة الشرعية (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية ،1046:2015).

وتتكون الهيئة من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في المحاسبة وإدارة الاعمال والاقتصاد والقانون وغيرهم، ويجب ألا تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها مديرين من المصرف أو المؤسسة وألا تتضمن مساهمين ذوي تأثير فعال، وعند الاستغناء عن أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فيتم ذلك بتوصية من مجلس الإدارة يأخذ بها المساهمون في إجتماع الجمعية العمومية (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1047:2015).

ويحتوي تقرير الهيئة على العناصر الرئيسة التالية: (عنوان التقرير- الجهة التي يوجه إليها التقرير- الفقرة الالافتتاحية أو التمهيدية- فقرة نطاق عمل الهيئة وتتضمن تصوير طبيعة العمل الذي تم أداؤه- فقرة الرأي، وتتضمن إبداء الرأي بشأن التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية- تاريخ التقرير- توقيع أعضاء الهيئة).

ويعد وضع معيار لشكل ومضمون تقرير الهيئة من الأمور المرغوب فيها، مما يساعد في زيادة فهم القارئ والتعرف على الظروف غير العادية عندما تطرأ (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1048:2015).

2. معيار الرقابة الشرعية

الهدف من المعيار هو وضع قواعد وإرشادات بشأن مساعدة الهيئة للمصرف أو المؤسسة في فعالية الرقابة الشرعية للتحقق من التزام المصرف بالأحكام والمبادئ والقرارات والإرشادات الصادرة الشريعة الإسلامية حسبما جاء في الفتاوى عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، ويجب أن يقرأ هذا المعيار مع معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) بشأن هدف عملية التدقيق ومبادؤها، وكذلك معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2) تقرير التدقيق الخارجي، وعليه فإن هدف هذا المعيار والمعيارين رقمي (1)و(2) المشار إليهما يقتضي التنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الخارجي (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1060:2015).

والرقابة الشرعية هي عبارة عن فحص مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية بكافة أنشطته، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الاساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير التدقيق الداخلي وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي.. إلخ، ويحق للهيئة الاطلاع وبدون قيود على كافة السجلات والمعاملات والمعلومات من كل المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين وموظفي المصرف ذوي العلاقة (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، 1061:2015).

وتتبع هيئة الرقابة الشرعية إجراءات عدة وهي: (تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية- تنفيذ إجراءات الرقابة، وإعداد ومراجعة أوراق العمل- توثيق النتائج، وإصدار التقرير) (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1062-1064).

3. معيار الرقابة الشرعية الداخلية

يسعى المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات حول الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي المصارف التي تمارس أعمالها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .ويتضمن المعيار (الأهداف- الرقابة الشرعية الداخلية- الاستقلالية والموضوعية- الإتقان المهني- نطاق العمل- إنجاز عمل الرقابة الشرعية الداخلية- إدارة الرقابة الشرعية الداخلية- الجودة النوعية) (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1070:2015).

الهدف الاساسي من الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي هو التأكد من أن إدارة المصرف أتمت مسؤولياتها تجاه تنفيذ أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، وتعد الرقابة الشرعية الداخلية جزء لايتجزأ من وسائل الرقابة في المصرف، وتعمل وفقاً للسياسات الموضوعة من قبل المصرف (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1071:2015).

ويقوم قسم إدارة التدقيق الداخلي/إدارة الرقابة الداخلية بعمل الرقابة الشرعية الداخلية، شرط أن يكون لديهم التأهيل اللازم لهذه المهمة وأن يتمتعون بالاستقلالية، وفي حالة وجود وحدة مستقلة للرقابة الشرعية الداخلية تكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي/ إدارة الرقابة الداخلية للمصرف، ويجب أن يكون موقع الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمصرف كافي للسماح للرقابة الشرعية الداخلية بإنجاز مسؤولياتها، ويجب أن يحصل المراقبون والمدققون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الإدارة ومجلس الإدارة، كما يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المراقبين والمدققين الشرعيين الداخليين أو تقييد اطلاعهم على المستندات والتقارير، ويكون رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولاً أمام مجلس الإدارة، وعليه التأكد من شمولية نطاق عمل الرقابة الشرعية وعليه التحقق من أن الاجراءات المناسبة الخاصة بتوصيات الرقابة الشرعية الداخلية قد تم اتخاذها، ويجب أن يكون المدققون الشرعيون الداخليون موضوعيين في أداء أعمالهم (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية، 1072:2015).

وعلى موظفي الرقابة الشرعية الداخلية أن يتصفوا بالإتقان المهني، وأن تتوافر لديهم خلفية أكاديمية مناسبة، وتدريب ملائم على واجبات ومهام الرقابة الشرعية الداخلية، ويقع على عاتق رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية توفير إشراف ملائم على الرقابة الشرعية الداخلية (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1073:2015).

كما أن المراقبين والمدققين الشرعيين الداخليين يجب أن يتوفر لديهم الانضباط والمعرفة والمهارات اللازمة لإنجاز عمليات الرقابة الشرعية الداخلية، ويعد إتقان أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بصفة عامة، وفقه المعاملات بصفة خاصة، أمراً مطلوباً لإنجاز عمليات الرقابة الشرعية الداخلية فضلاً عن ممارسة

الحرص المهني اللازم في إتمام عمليات الرقابة الشرعية الداخلية، وأن يكونوا متيقظين من احتمال حدوث أخطاء مقصودة (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية ،1074:2015).

ويتوجب على المراقبين والمدققين الشرعيين الداخليين أن يقوموا بجمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات لتأييد نتائج الرقابة الشرعية الداخلية، ويتم تحصيل المعلومات حول كافة الأمور المرتبطة بأهداف الرقابة الشرعية الداخلية ونطاق عملها وأن يشمل جمع المعلومات فحص المستندات، والفحص التحليلي، والاستفسارات، والمناقشات مع الإدارة، والملاحظات العامة. ويُعد المدقق الشرعي الداخلي الأوراق التي توثق عمل الرقابة الشرعية الداخلية، فيما يخص التقارير فيتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مناقشة النتائج والتوصيات مع الأطراف الإدارية المناسبة قبل إصدار التقرير النهائي كتابياً وعند الانتهاء من عملية الرقابة الشرعية الداخلية يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية إعداد تقرير كتابي ربع سنوي على الأقل يوقع من قبله موجهاً إلى مجلس الإدارة مع إرسال نسخة من التقرير إلى هيئة الرقابة الشرعية والإدارة. وأن يكون التقرير موضوعياً وواضحاً وفي موعده (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،1077:2015، 1078).

عناصر النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية:

يتكون النظام الفعال للرقابة الشرعية الداخلية من المكونات الرئيسة الآتية:

أ- الموظفون: على المصرف أن يكون لديه نظام ملائم يكفل عدم التوظيف أو الاحتفاظ الا بالموظفين المؤهلين والمتحفظين الذين يتمتعون بالخبرة اللازمة، ويجب أن يضمن النظام التدريب والتطوير المستمر للموظفين في المعارف ذات العلاقة.

ب- فصل المسؤوليات: لا يجوز للمراقبين والمدققين الشرعيين الداخليين القيام بأي أنشطة تشغيلية في مصرفهم.

ت- الإجراءات الرقابية: يجب على إدارة المصرف وضع ضوابط وسياسات وإجراءات لتأمين هدف المصرف في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1079، 1080).

4. معيار لجنة التدقيق والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية

الغرض من المعيار هو التعريف بدور لجنة التدقيق والضوابط ومسؤولياتها في المؤسسات المالية الإسلامية، كذلك يبين المعيار شروط تكوين اللجنة، ويحدد المتطلبات التي يجب أن تتوفر في اللجنة لكي تكون هادفة.

نالت اللجنة قبولاً واسعاً بوصفها مطلباً ضرورياً للمنشأت التي تهدف الى الالتزام بضوابط ذات مستوى عال وتمارس اللجنة دورها بصورة مستقلة وموضوعية، من خلال الوظائف الآتية: (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1086، 1087)

أ- الحافظ على نزاهة عملية إعداد التقارير المالية.

ب- الحافظ على مصالح المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في المصرف.

ت- تقديم تأكيدات إضافية على موثوقية المعلومات المالية التي تقدم إلى مجلس الإدارة لكي تكون اللجنة فاعلة.

يتجلى دور اللجنة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، في التحقق من وجود نظام رقابة ملائم يعمل بصورة سليمة مع مراقبة تنفيذ ذلك، وللجنة عدة مسؤوليات داخل المصرف تتمثل في كل من :(دراسة إجراءات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي- دراسة الممارسات المحاسبية وخطة التدقيق- دراسة الحسابات والتقارير المالية المرحلية والسنوية المقدمة بما في ذلك الأمور الناشئة عن عملية التدقيق- مراعاة الأخلاقيات- مراقبة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية- مراقبة استخدام أموال حسابات الاستثمار المقيدة (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1087، 1088).

ويتم تكوين اللجنة بصورة رسمية من مجلس الإدارة، وتعيين أعضائها من قبل الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، كما يعين مجلس الإدارة رئيس اللجنة، وتمنح اللجنة الصلاحيات الكافية لأداء مسؤولياتها باستقلالية ونزاهة، ويجب أن تكون الشروط المرجعية لعمل اللجنة مكتوبة، وأن تبين بوضوح صلاحياتها ومسؤولياتها، وأن يتضمن تفويض اللجنة التحقيق في الأمور التي تقع ضمن مسؤوليتها على مجلس الإدارة، وأعضاء اللجنة، والإدارة والمستشارين القانونيين الخارجيين، وهيئة الرقابة الشرعية، والمراقبين الشرعيين الداخليين، والمدقق الخارجي الالتزام بالشروط المرجعية لعمل اللجنة، وتقدم تقارير اللجنة إلى مجلس الإدارة من خلال رئيس المجلس مع موافاة الرئيس التنفيذي بنسخة في الوقت نفسه ويتم ذكر أسماء أعضاء اللجنة في التقارير السنوية، كما يتعين على مجلس الإدارة مناقشة عمل اللجنة على أساس تقارير اللجنة ربع السنوية (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1094).

5. معيار استقلالية هيئة الرقابة الشرعية

الغرض من هذا المعيار هو وضع القواعد والإرشادات اللازمة لمساعدة هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في الجوانب المرتبطة باستقلاليتها، وطريقة مراقبة تلك الاستقلالية.

ويقصد بالاستقلالية، في هذا المعيار قناعة ذهنية لايقبل حاملها أن تخضع آراؤه وقراراته لتأثير المصالح المتناقضة وضغوطها، وتتحقق من خلال الوضع التنظيمي والموضوعية، فمبدأ الموضوعية يملي على أعضاء هيئات الرقابة الشرعية الاتزام بالعدل والأمانة العلمية والتحرر من تأثير تضارب المصالح (الحياد).

وتظهر أهمية الاستقلالية من خلال أمور عدة منها تعزيز ثقة الجمهور في التزام المصرف في تطبيقاته بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها توفير الأهداف الأساسية للمصرف من خلال تقوية وتعزيز استقلالية هيئة رقابتها الشرعية وموضوعيتها (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1104، 1105).

أما مايخص الموضوعية فهي قناعة ذهنية مستقلة ينبغي على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المحافظة عليها عند قيامهم بالإشراف الشرعي، وعلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عدم تأسيس أحكامهم في مسائل الإشراف الشرعي على قناعات الغير.

6. معيار بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

تعد ممارسة الحوكمة ذات دور مهم في ضمان سير العمل وفق متطلبات الحرص والسلامة، وقد يؤدي فقدان الثقة في المصارف إلى خلل وظيفي في منظومة الاقتصاد تطال آثاره السالبة جميع أعضاء المجتمع الذي تزاول فيه تلك المصارف نشاطها والمصارف الإسلامية تختلف بحكم غرضها العام، عن أنواع والأطراف المعنية بنشاط المصارف ومؤسسات الأعمال الأخرى الخدمات المالية تفوق من حيث الكم الأطراف المعنية بنشاط غيرها من الأعمال (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية،2015: 1117).

وللحوكمة مبادئ عدة هي: (الهياكل الفاعلة للالتزام الشرعي- المعاملة العادلة لحاملي الأسهم- المعاملة العادلة لمقدمي الأموال والأطراف ذوي العلاقة المهمة الأخرى- الشروط الملائمة والسليمة للمجلس، والإدارة- الإشراف الفاعل- لجنة التدقيق والحوكمة- إدارة المخاطر- تجنب تعارض المصالح- مراقبة سياسات التعويض- الإفصاح العام- قواعد السلوك وأخلاقيات العمل الإلزام بمبادئ الحوكمة ومعاييرها) (معايير التدقيق والحوكمة والأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية ،2015: 1124-1130).

وخلال المدة (2015-2020) أصدرت هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير جديدة للحوكمة وهي لم تطبيق بعد في المصارف الإسلامية، وهي كالآتي: (هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، https://aaoifi.com،2021/6/15)

1. معيار المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والافصاح في المؤسسات المالية الإسلامية.
2. معيار الهيئات الشرعية المركزية.
3. معيار الالتزام الشرعي.
4. معيار الالتزام الشرعي والتصنيف الاستئماني للمؤسسات المالية الإسلامية.
5. معيار التدقيق الشرعي الداخلي.
6. حوكمة الصكوك.
7. معيار حوكمة الوقف- مع الورقة الارشادية للمعيار.

المحور الرابع: تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

1.4 نبذة تعريفية عن المصرف عينة البحث

مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي تم تأسيسه في شهر شباط من سنة (2008) وفقاً للقانون الخاص بالشركات العراقية المرقم (21-1997) والتعديل الذي تم إنجازه في سنة (2004) أذ تم أفتتاحه في المقر الرئيسي الكائن في محافظة أربيل بتأريخ (1/4/2009) والذي بدأ نشاطه برأس مال قدره (150) مليار دينار عراقي. ومنذ أبريل في العام (2009)، يعمل مصرف جيهان كمصرف إسلامي بالكامل مع مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية تحت إشراف ومصادقة لجنة الشريعة التي تتكون من أعضاء معروفين وذوي السمعة الطيبة في كافة أنحاء العراق.

وفي الاعوام الـ (10) الماضية ، عمل المصرف على توسيع عملياته لتشمل (12) فرعًا في (8) محافظات في العراق مثل أربيل وبغداد والبصرة ودهوك والسليمانية ونينوى وغيرها ، و هو مصرف إسلامي متكامل ادرج في السوق النظامي لسوق العراق للأوراق المالية (I,S,X) منذ الـ(2017) باسمه الموجز (B,C,I,H)، والرمز الخاص بالشركة في الوكـــالة الـــدولية (I,Q,000,A,2,D,N,949) I,S,I,N ، أذ سعى المصرف الى تقدمة أفضل الخدمات المصرفية النادرة من نمطها وتنميتها وفقاً للأحكام والمبادئ الإسلامية لزبائنه من المنشآت الحكومية (مصرف جيهان الإسلامي، 2020، https://www.cihanbank.com.iq/en).

2.4 قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المصرف عينة البحث

وهو يتخصص بالمتابعة والتدقيق للادلة ونظم إجراءات العمل بما يلائمها في المصرف من حيث ملائمتها للقواعد التي وضعت ودققت من قبل الهيئة ، ويتحقق من أن خدمات ومنتجات التي تقدم من المصرف تمت المصادقة عليها من قبل الهيئة الشرعية، و يتولى قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي المهام والمسؤوليات الأتية : (دليل الحوكمة المؤسسية ، 2020، www.cihanbank.com.iq/en)

1- تقديم تأكيد بأن المخاطر المتبقية التي يواجهها المصرف تقع ضمن المخاطر المقبولة.

2- التأكد من مدى توافق العمليات والخدمات والمنتجات المصرفية المنية مع مساعدة مجلس الإدارة القيام بالمهام المسندة إليه من خلال تزويده عن طريق لجنة التدقيق بالتحليلات و عمليات التقييم والتوصيات الخاصة بالأنشطة التي تقوم بها الأقسام.

3- التأكد من التزام المصرف بالقوانين واللوائح والأنظمة الداخلية.

4- التأكد من صحة المعلومات و التقارير الإدارية والمالية وقابلية الاعتماد عليها.

5- التأكد من تنفيذ متطلبات الحوكمة المؤسسية.

3.4 واقع إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي

عند قيام قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المصرف عينة البحث بتدقيق أنشطة التمويل يتبع المدقق الشرعي إجراءات عدة وهي كالاتي:

1.3.4 مرحلة تقديم طلب الحصول على التمويل

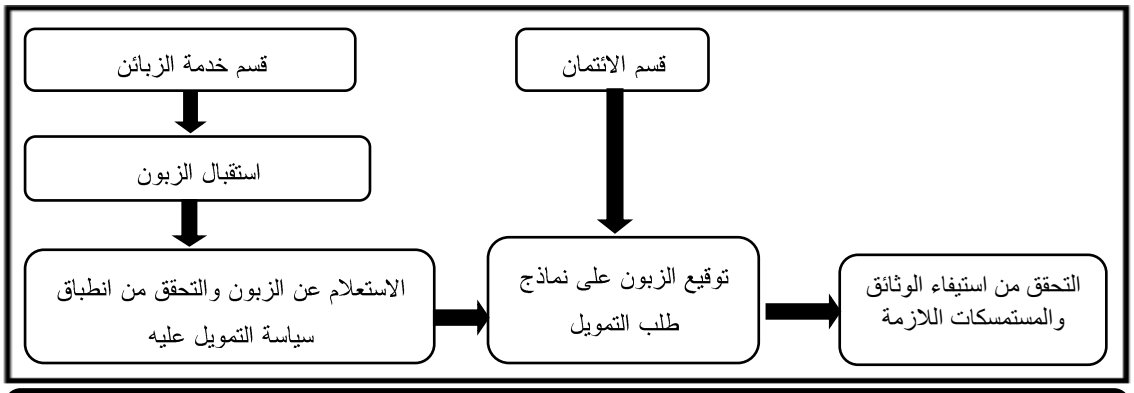

الشكل (1) * تقديم طلب الحصول على التمويل (* اعداد الباحث استناداً الى تعليمات مصرف جيهان الإسلامي)

2.3.4 مرحلة دراسة طلب التمويل واتخاذ القرار

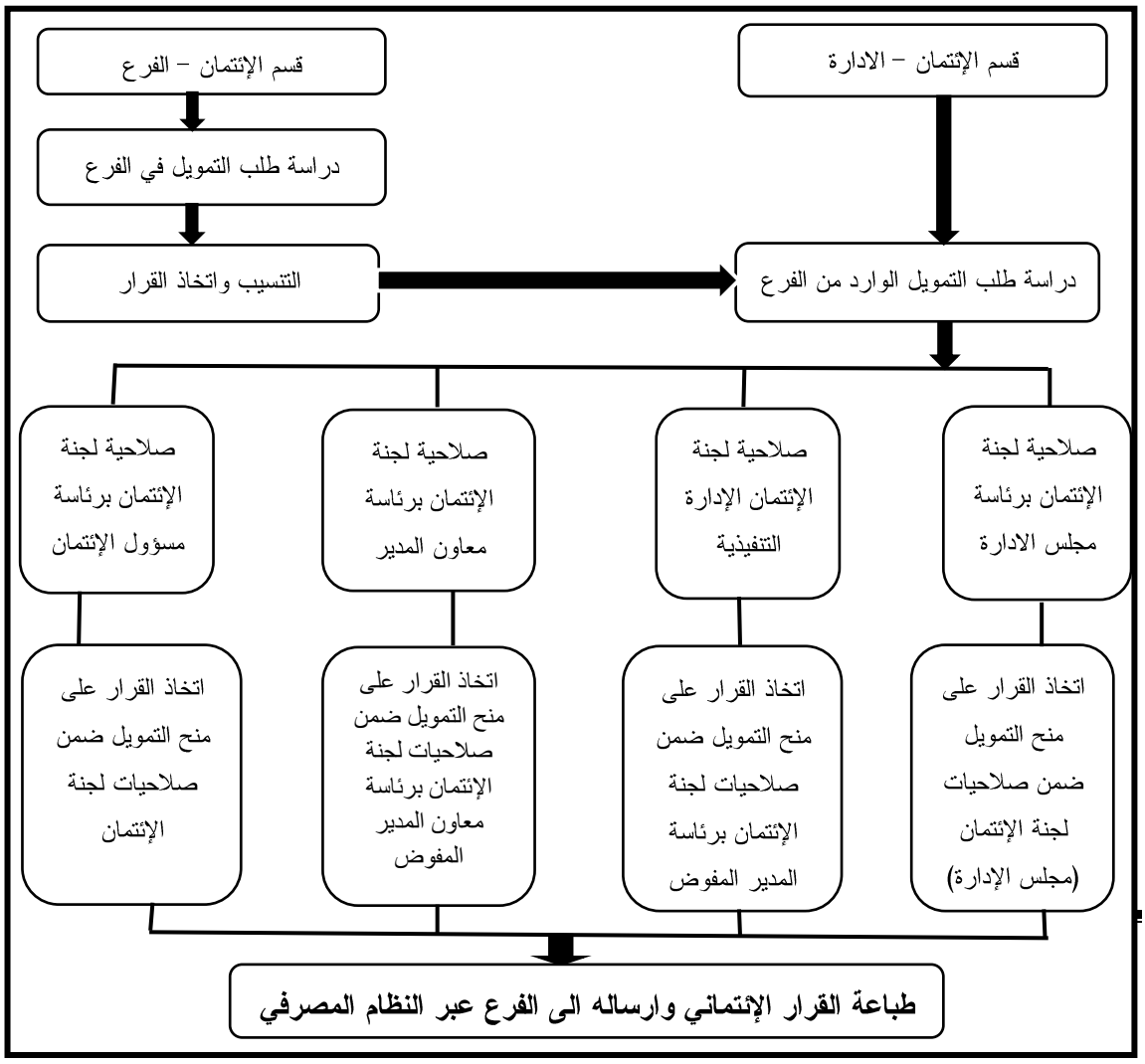

الشكل (2) * دراسة طلب التمويل واتخاذ القرار(*اعداد الباحث استناداً الى تعليمات مصرف جيهان الإسلامي)

3.3.4 مرحلة التوثيق وتوقيع العقود

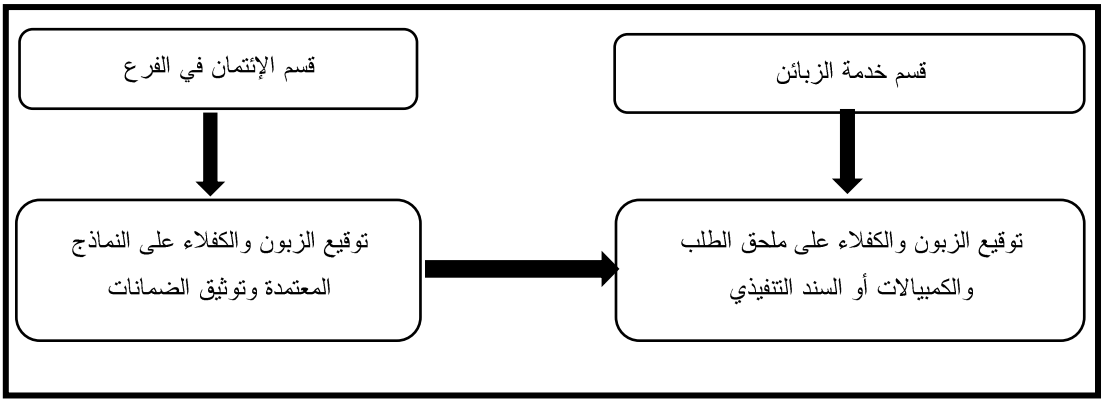

الشكل (3) * التوثيق وتوقيع العقود (*اعداد الباحث استناداً الى تعليمات مصرف جيهان الإسلامي)

4.3.4 مرحلة تنفيذ التمويل – صلاحية الفرع

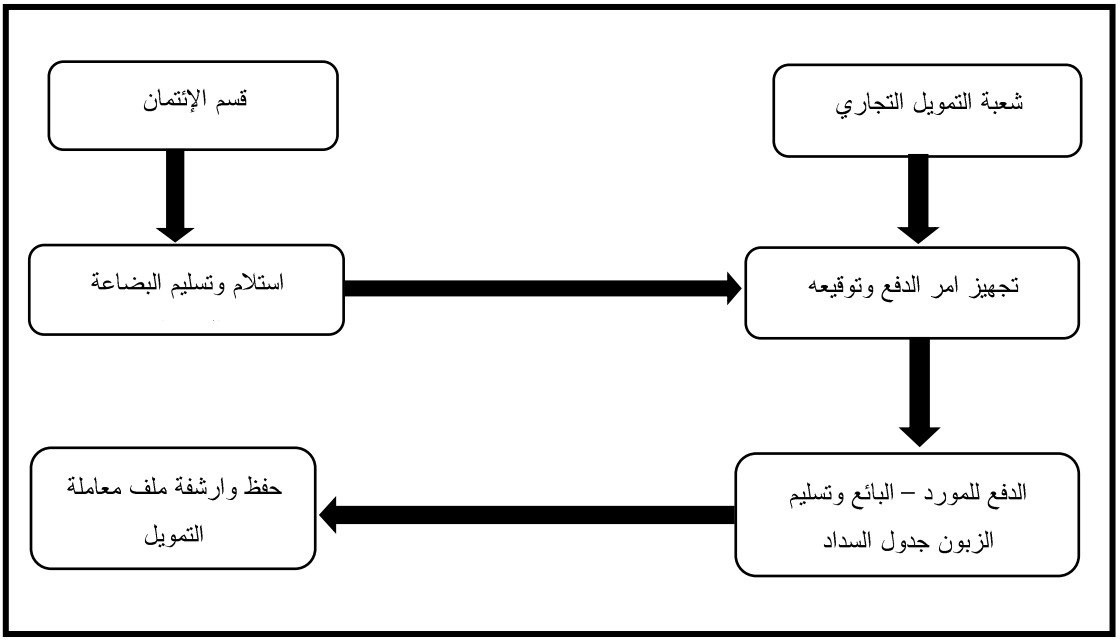

الشكل (4) * تنفيذ التمويل (*اعداد الباحث استناداً الى تعليمات مصرف جيهان الإسلامي)

وهذه الإجراءات هي مايتبعه المدقق الشرعي الداخلي في المصرف عينة البحث خلال ممارسة عملية التدقيق الشرعي والتي تتم عبر النظام الالكتروني imal الخاص بالمصرف بواسطة نافذة التمويل الإسلامي iis، أذ تم عرض الإجراءات الرئيسية وهي إجراءات أستندت على معايير الحوكمة (الضبط الداخلي) التي إصدرتها (AAOIFI)، بالإضافة الى التزام المدقق الشرعي الداخلي بفتاوى وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية في المصرف وما اصدره البنك المركزي العراقي من قوانين وتعليمات وضوابط خاصة بتوجيه وتنظيم عمل المصارف الإسلامية العراقية.

4.4 تقييم إجراءات التدقيق الشرعي في المصرف عينة البحث

ت	واقع الاجراء المتبع في المصرف	الاجراء في نص معايير الحوكمة الإسلامية	متوافق	غير متوافق
1	تقديم طلب الحصول على التمويل (استقبال الزبون ، الاستعلام عن الزبون ، توقيع الزبون على الطلب ، التحقق من استيفاء الوثائق).	المعيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية : تجميع معلومات متعلقة بالنشاط الذي سيتم مراقبته وتدقيقه(الزبون والمواقع والخدمات والمنتجات والفروع).	✓	
2	دراسة طلب التمويل واتخاذ القرار (التنسيب واتخاذ القرار ، دراسة طلب التمويل الوارد من الفرع ، طباعة القرار الإئتماني وارساله الى الفرع عبر النظام المصرفي)	المعيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية : البحث عن طريق جمع المعلومات حول جميع الأمور المتعلقة بعملية التدقيق ونطاق عملها. وأن يتضمن جمع المعلومات وفحص المستندات ، والاستفسار، وما تم مناقشته مع إدارة المصرف.	✓	
3	التوثيق وتوقيع العقود (قسم الإئتمان في الفرع –توقيع الزبون والكفلاء على النماذج المعتمدة وتوثيق الضمانات ، قسم خدمة الزبائن –توقيع الزبون والكفلاء على ملحق الطلب والكمبيالات أو السند التنفيذي)	المعيار رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية : جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات ويتعين أن يعد المدقق الشرعي الداخلي الأوراق التي توثق عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ويتعين على رئيس قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي تدقيق هذه الأوراق .كما يجب تحضير وإنجاز وتنظيم وتدقيق والاحتفاظ بأوراق العمل بشكل ملائم.	✓	
4	تنفيذ التمويل – صلاحية الفرع (قسم الإئتمان –استلام وتسليم	تحديد طريقة وموعد الإبلاغ بنتائج الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ومناقشة النتائج والتوصيات مع	✓	

	البضاعة المشتراة شعبة التمويل التجاري ، تجهيز امر الدفع وتوقيعه ، الدفع للمورد – البائع وتسليم ، حفظ وارشفة ملف معاملة التمويل)	الجهات الإدارية المناسبة قبل إن يصدر تقريره النهائي وبعد انتهاء عملية الرقابة والتدقيق الشرعي يتوجب على رئيس قسم الرقابة والتدقيق الشرعي أن يعد تقريره كتابياً (ربع سنوي). ويتعين أن يعد المراقب الشرعي الداخلي الأوراق التي توثق عمل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ويتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية تدقيق ومراجعة وحفظ هذه الأوراق.		

الجدول (1) * تقييم إجراءات التدقيق الشرعي (* اعداد الباحث)

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح مدى توافق وتطابق الإجراءات المتبعة في عملية الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المصرف عينة البحث مع مايقابلها من الإجراءات التي جاءت في نص معايير الحوكمة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI)، يتضح بأن الإجراءات التي يتبعها المصرف متفقة مع المعايير الإسلامية، وأن المدقق الشرعي في المصرف يتبع إجراءات متوافقة مع ما تنص عليه المعايير الإسلامية الخاصة بالحوكمة ، بالإضافة الى اتباعه إجراءات أخرى لم تنص عليها المعايير الإسلامية الخاصة بالتدقيق الشرعي، لكن عملية التدقيق الشرعي تتطلب أتباعها كما هو الحال في كل مرحلة من مراحل واقع الإجراءات في المصرف.

5.4 تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي

بعد الاطلاع على واقع إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي المتبعة في المصرف عينة البحث، وبعد إجراء الباحثان مقابلات شخصية مع أعضاء قسم هيئة الرقابة الشرعية وموظفي قسم الرقابة والتدقيق الشرعي والتي كانت كالأتي:

هيئة الرقابة الشرعية			قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي		
العنوان الوظيفي	التاريخ	زمن المقابلة	العنوان الوظيفي	التاريخ	زمن المقابلة
رئيس هيئة الرقابة الشرعية	8/6/2021 15/6/2021	1 ساعة	مدقق شرعي	8/6/2021 13/6/2021 15/6/2021	1.5 ساعة
أمين سر الهيئة	8/6/2021 13/6/2021 15/6/2021	1.5 ساعة	مدقق شرعي	8/6/2021 15/6/2021	1 ساعة

عضو الهيئة	8/6/2021 15/6/2021	1 ساعة	مدقق شرعي	8/6/2021 15/6/2021	1 ساعة

الجدول (2) * المقابلات الشخصية (* اعداد الباحث)

بعد اجراء المقابلات الشخصية مع هيئة الرقابة الشرعية وقسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المصرف بوصفها الجهة المسؤولة عن متابعة مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى المعلومات والبيانات المتعلقة بقسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي والتي زود بها الباحثان، يرى الباحثان بأن المصرف ملتزم بمعايير الحوكمة الصادرة عن (AAOIFI) الخاصة بوظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وبكافة القوانين والضوابط والتعليمات الخاصة بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وتم تقويم إجراءات وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بتحديد الباحثان لنقاط القوة ونقاط الضعف الأتية:

1.5.4 نقاط القوة للتدقيق الشرعي:

1- أستخدام نظام محاسبي الكتروني وبرنامج تدقيق مالي وشرعي الكتروني في المصرف عينة البحث.

2- تعامل موظفي قسم التدقيق الشرعي وباقي موظفي المصرف مع الزبائن والمتعاملين بكل مهنية.

3-مواكبة كافة التطورات والتحديثات المتعلقة بالمعايير والمواثيق الأخلاقية والضوابط التي إصدرتها(AAOIFI)الى جانب المعايير الدولية الخاصة بالتدقيق والتي لاتتناقض مع الأحكام والمبادئ الشريعة ، بالإضافة الى التزام المصرف بكل القوانين والتوصيات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي.

4- للمدقق الشرعي الداخلي حق الاطلاع على كافة عمليات ومعاملات وأنشطة المصرف والحصول على أي بيانات أو معلومات يحتاجها في عملية التدقيق.

لتعزيز نقاط القوة أقترح الباحثان الاتي:

1- يجب على المصرف تجديد وتحديث نظامه الالكتروني باستمرار ليكون مواكب لأية مستجدات وتطورات في جانب الالكترونيات والبرمجيات وبما يناسب سوق العمل ، الى جانب تكثيف الدورات والورش التدريبية الخاصة باستخدام احدث البرامج الالكترونية لموظفيه سواءً في قسم الرقابة والتدقيق الشرعي أو في بقية أقسام المصرف، وهو ماينعكس ايجاباً على أداء المصرف وتنفيذه للعمليات المحاسبية والتدقيقية بالسرعة والدقة المطلوبة.

2- في حال وجود وظائف شاغرة في المصرف فعليه التفكير بتعزيز مكانته وموقعه التنافسي من خلال جذب الافراد الذين تنطبق عليهم الصفات والشروط المطلوبة ، أذ يجب العمل على رفد المصرف بموظفين مؤهلين وأكفاء ومن ذوي الاختصاص الدقيق حسب نوع الوظيفة، وهو مايعطي مؤشر على نجاح المصرف بحسن اختيار موظفيه المعتمد على الكفاءة المهنية وحسن التعامل مع الزبائن.

3- يجب أن يكون المصرف على تواصل واتصال دائم مع المنظمات المهنية المختصة بتنظيم وتوجيه وتطوير المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي من اجل الاطلاع على كل ماهو جديد في مجال الصيرفة الإسلامية وأهم التطورات والتحديثات الخاصة بالمعايير الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) والمعايير الدولية الخاصة بالتدقيق التي لاتتعارض مع الشريعة الاسلامية.

4- لكي يقوم المدقق الشرعي الداخلي بأداء عمله على أكمل وجه يجب أن تتوافر له كافة احتياجاته التي تدخل ضمن عملية التدقيق ، الامر الذي يقتضي تفهم ومساعدة أكبر من الإدارة وكافة الأقسام بتوفير ماتتطلبه عملية التدقيق الشرعي الداخلي ، وأن لاتكون هنالك أي عوائق أو صعوبات لحصول المدقق الشرعي الداخلي على أي بيانات أو مستندات تدخل ضمن مجال عمله.

2.5.4 نقاط الضعف اتي تواجه التدقيق الشرعي:

1- قلة الكادر الوظيفي في قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.

2-حاجة التدقيق الشرعي الداخلي الى تعليمات وضوابط أكثر تفصيلاً خاصة بالمدقق الشرعي الداخلي صادرة عن البنك المركزي بوصفه الجهة المسؤولة عن المصارف الإسلامية في البيئة العراقية.

3- عدم وجود موظفي التدقيق الشرعي الداخلي في الافرع التابعة للمصرف.

4- عدم وجود هيئة رقابة شرعية خارجية.

لمعالجة نقاط الضعف أقترح الباحثان الاتي:

1- ضرورة العمل على زيادة عدد موظفي قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي بموظفين من ذوي الاختصاص ولديهم الكفاءة المهنية اللازمة بما يضمن سير العمل على أكمل وجه.

2- اذا كانت هناك ضوابط وتوصيات وتعليمات خاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي سوف يكون المدقق اكثر دقة وانتظام والتزام في عمله فهي سوف تكون أكثر وضوحاً وتدخل في صلب الموضوع لانها تركز على عملية التدقيق كوظيفة داخل المصرف.

3- أن وجود مدقق شرعي داخلي في الفرع التابع للمصرف يمكن إدارة الفرع من ضبط وتنظيم المعاملات والعمليات والعقود المبرمة في الفرع والتحقق منها قبل ارسالها للفرع الرئيسي للمصرف لتدقيقها ، وسوف ينعكس ذلك يصورة ايجابة على العمل من خلال :

- تخفيف الضغط وكثرة المعاملات التي على عاتق قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في الفرع الرئيسي للمصرف.
- تقليل الوقت والجهد لانجاز عملية التدقيق.

4- يتوجب على البنك المركزي العراقي تعيين هيئة رقابة شرعية خارجية تابعة له، على أن يكون أعضائها من ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة في الأمور المحاسبية والشرعية(الفقه) والقانونية، وتقوم الهيئة بمهام

المتابعة والتأكد من الفتاوى والتوصيات والارشادات الصادرة عن الهيئات الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية العراقية.

6.4 إجراءات مقترحة للتدقيق الشرعي الداخلي

بعد تقييم وتقويم إجراءات التدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي عينة البحث تم اقتراح إجراءات للتدقيق الشرعي الداخلي في مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي، بالاستناد الى معايير الحوكمة الصادرة عن (AAOIFI)، وتعد الإجراءات المقترحة للتدقيق الشرعي هي الحد الأدنى الذي يجب اتباعه من قبل قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي أثناء تأديته عملية الرقابة والتدقيق في المصرف، والإجراءات المقترحة هي كالآتي:

1. على قسم الرقابة والمدقق الشرعي الداخلي التخطيط لعملية التدقيق التي ينوي القيام بها من حيث التسلسل والتوقيت وأن يتم تسجيل وتوثيق أعمال التخطيط.
2. الإلمام بجميع القوانين والضوابط والتعليمات الخاصة بالمصارف الإسلامية مثل قانون الشركات (21)لعام(1997) وتعليمات الصيرفة الإسلامية(2011) وقانون المصارف الإسلامية (2015) وغيرها من القوانين والضوابط.
3. يقوم قسم الرقابة والتدقيق الشرعي بتجميع معلومات مرتبطة بالنشاط الذي سيتم مراقبته وتدقيقه، ومثال ذلك المواقع والمنتجات والخدمات والفروع والأقسام.
4. تحديد هدف الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي ونطاق العمل.
5. الاسترشاد بالفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ونتائج الرقابة وتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي للسنة السابقة، والمراسلات ذات الصلة بما في ذلك المراسلات مع الجهات الإشرافية والرقابية.
6. تحديد الموارد الضرورية لإنجاز عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
7. الاتصال داخل المصرف بجميع الأفراد الذين يلزمهم معرفة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
8. إجراء مسح للمجالات التي يجب التركيز عليها في الرقابة والتدقيق الشرعي، وفقاً لما هو مناسب، بهدف التعرف على الأنشطة والمخاطر وضوابط الرقابة والتدقيق، ودعوة الجهات التي يتم مراقبتها لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها.
9. إعداد برامج العمل الخاص بالرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
10. تحديد طريقة وموعد الإبلاغ بنتائج الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.
11. اعتماد خطة العمل المرتبطة بالرقابة والتدقيق الشرعي من الجهات المصرح لها بما فيها هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.
12. تقييم وفحص المعلومات والبيانات والمعلومات والأدلة المتوفرة للتحقق من أن النتائج التي يتوصل إليها معززة بأدلة الإثبات لا بالإشاعات وسوء الظن بالآخرين.

13. جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات لتأييد نتائج الرقابة والتدقيق الشرعي ويتم جمع المعلومات حول كافة الأمور المرتبطة بأهداف الرقابة والتدقيق ونطاق العمل.

14. مناقشة النتائج والتوصيات من قبل رئيس قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي مع الأطراف الإدارية الملاءمة قبل أن يتم إصدار التقرير النهائي كتابياً.

15. بعد اكتمال عملية الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي يتم إعداد تقرير كتابي ربع سنوي على الأقل يوقع من قبله (قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي) موجه إلى مجلس إدارة المصرف مع إرسال نسخة من التقرير إلى هيئة الرقابة الشرعية والإدارة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال ماتم عرضه في الجانبين النظري والعملي للبحث، توصل البحث الى نتائج، وهي كالاتي:

1. وجود وظيفة التدقيق الشرعي يؤدي الى تحسين الأداء في المصرف كنشاط مستقل وموضوعي، يضيف قيمة للمصرف من خلال ما يقدمه من خدمات استشارية ذات طابع شرعي عبر التحقق من تنفيذ المصرف لما تصدره هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وتعليمات وتوصيات.

2. وجود وظيفة التدقيق الشرعي يؤثر في تحقيق أهداف المصرف الإسلامي من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتحسين العمل، وهو بذلك يوفر الاطمئنان والثقة والقناعة التامة للمساهمين والزبائن (المتعاملين) بأن تعاملات المصرف الإسلامي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو ملتزم بشرع الله وسنة نبيه في تعاملاته المالية ولمختلف أنشطته.

3. قلة الكادر الوظيفي من المدققين الشرعيين الداخليين قياساً بالاعمال الملقاة على عاتقهم.

4. عدم تمتع المدققين الشرعيين الداخليين بالاستقلالية الكاملة التي تساعدهم على أداء الاعمال بالشكل الصحيح والمسار الواضح ، فهنالك تدخل من قبل إدارة المصرف بعمل المدقق الشرعي الداخلي.

التوصيات

إعتماداً على النتائج التي توصل اليها الباحثان، أوصى البحث بالاتي:

1. أن تشترط نقابة المحاسبين القانونيين حصول المدقق على شهادة التدقيق الشرعي لمزاولته كوظيفة داخل المصرف وكمهنة خارجه.

2. من يجد من الموظفين ما يخالف الشريعة ويبلغ عنها هيئة الرقابة الشرعية يمنح مكافأة وحوافز وجوائز تشجيعية.

3. تخصيص بريد الكتروني أو خط ساخن خاص بقسم التدقيق الشرعي الداخلي لتلقي الملاحظات والاستفسارات من الجمهور(الزبائن) المتعاملين ,وغيرها من المقترحات.

4- مزامنة كل التطورات التي تحدث في المعايير والتوصيات والتعليمات الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي.

المراجع

أولاً – الوثائق والنشرات الرسمية:

1. دليل الحوكمة المؤسسية،(2020)،www.cihanbank.com.iq/en.

2. هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية،2020، https://aaoifi.com.

3. تعليمات مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي.

4.مجلد معايير التدقيق والحوكمة والاخلاقيات،(2015)، المنامة، البحرين.

5. مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي،(2020)،https://www.cihanbank.com.iq/en/.

ثانياً – الرسائل والاطاريح:

1. الحشايكة، ميساء طاهر أحمد ،(2019)، مدى إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الإسلامية الأردنية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الزرقاء ، الزرقاء – الأردن .

2. العليات، أحمد عبدالعفو مصطفى،(2006)، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

3. مصطفى، مصطفى أبراهيم محمد،(2012)، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الامريكية المفتوحة، مصر .

ثالثاً – البحوث والدوريات:

1. الزيدانيين، هيام محمد عبد القادر ،(2013)، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية بين التأصيل والتطبيق ، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون ، المجلد (40) ، العدد (1) ، الجامعة الأردنية.

2. الشعباني، صالح إبراهيم يونس وعثمان ، فاضل نبي وسمير، شيماء محمد ،(2014)،الرؤى المستقبلية في إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي في العراق– دراسة استطلاعية على المصارف الإسلامية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد(6) ، العدد(11)، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل.

3. الصيفي، عبدالله علي وحوامده، سهيل أحمد،(2014)، تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون ، المجلّد (41)، ملحق(2)، كلية الشريعة ،الجامعة الأردنية.

4. طه، الآء عبدالواحد ذنون ،(2017)، توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية : دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد (23) ،العدد (98)،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل.

5. عبد، هشام عمر حمودي ،(2013)، نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على أعمال المصارف الإسلامية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (9) ، العدد (29) ، قسم المحاسبة، كلية الحدباء الجامعة.

6. الكسار، نواف علي ،(2020)، التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي،. (103) GIEM–Volume No.

رابعاً– المؤتمرات والندوات:

1. البكوع، فيحاء عبدالخالق و ذنون ، الآء عبدالواحد ،(2013)، أهمية التوافق بين المعايير الشرعية الخاصة والعامة لتطوير دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ،وقائع المؤتمر الدولي الأول " مستجدات العمل المصرفي التقليدي والإسلامي :الواقع والمشكلات والآفاق المستقبلية " ، الأردن.

2. جاسر، محمد عمر،(2009)، التدقيق الشرعي الخارجي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للتدقيق الشرعي ، شركة شورى للاستثمارات الشرعية ، فندق هوليدي إن داون تاون ، الكويت .

3. عطية ،عبدالله ،(2016)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق ، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي ، شورى للاستثمارات الشرعية ،إسطنبول، تركيا.

4. قطان، محمد أمين علي،(2008)،هيئات الرقابة الشرعية :اختيار أعضائها وضوابطها، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.